



إسهام الإنسانيات في بناء الاقتصاد ودور مصرف لبنان

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية

٧ آذار ٢٠١٨ | الفنار

قائمة المحتويات

- ٢ مقدمة
- ٢ الأبعاد الإنسانية في بناء الاقتصاد
- ٥ الواقع اللبناني في ما يخص الأبعاد الإنسانية في بناء الاقتصاد
- ٦ دور مصرف لبنان في تعزيز الأبعاد الإنسانية في بناء الاقتصاد
- ٨ الخلاصة

ا. مقدمة

إن الحديث في مؤتمر يتناول موضوعاً شاملاً وجامعاً بين العلوم كالدراسات البينية وفي صرح أكاديمي وطني جامع بين الشرائح الاجتماعية اللبنانية كالجامعة اللبنانية، له ميزة خاصة. إذ يلتقي الموضوع والمكان والزمان من خلال البحث في منهجيات المفاهيم المشتركة والمنظومات الشاملة، والتي تُعتبر أكثر من ضرورية في عصرنا هذا من أجل حُسن التعامل مع التعقيدات والتدخلات المستجدة بين كافة الحقول والقطاعات.

إن من أكثر المواضيع التي تسترعي الاهتمام والبحث في العلوم البينية هي العلاقة التي تجمع ما بين الإنسانيات والاقتصاد. فالإنسانيات هي دراسة تُعنى بتحليل وتوثيق النواحي المختلفة من النشاط البشري^١. أما الاقتصاد فهو علم إدارة الموارد المحدودة من أجل تلبية احتياجات المجتمع غير المحدودة، وذلك من خلال الإفادة الأمثل من هذه الموارد وتوزيعها بأفضل الطرق، وهذا ما يجعل منه أحد أنواع العلم السلوكي^٢. إذًا، يشترك كل من الإنسانيات والاقتصاد في تحليل النشاط والسلوك الإنسانيين، كلٌّ من موقعه. وإذا نظرنا إلى السلوك البشري من زاوية الدراسات الإنسانية، فإن هذا السلوك يتأثر متأثرًا مباشرًا بالموارد المتاحة للبشر وطُرق استغلالها. أما من حيث البعد الاقتصادي، فلا يمكن تفسير وتوقع السلوك البشري دون فهم الجوانب المختلفة لهذا السلوك من ناحية الثقافة والعادات والتاريخ والانتماء والفلسفة. لذلك يلتصق علم الاقتصاد بالعلوم الإنسانية التصاقًا وثيقًا، إذ لا يمكن أن تتّصف النماذج الاقتصادية بالواقعية وأن تكون توقعاتها أكثر دقةً من خلال هذه العلاقة فحسب، بل يمكن للسياسات الاقتصادية أن تكون أكثر فعاليةً وأكثر عدلاً كذلك. وهذا يذكرنا بكتاب آدم سميث "نظرية العواطف الأخلاقية" الذي تناول من خلاله تأثير السلوك الاقتصادي للإنسان بالاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية^٣.

في كلمتي هذه، سأتناول أبرز الأبعاد المعنوية في إسهام الإنسانيات في بناء الاقتصاد، ومن ثم سأعرج على الواقع اللبناني في ما يخص الأبعاد الإنسانية في بناء الاقتصاد، وأختم بالإضاءة على دور مصرف لبنان في تعزيز هذه الأبعاد في سبيل صون الاستقرار الاقتصادي-الاجتماعي.

ا. الأبعاد الإنسانية في بناء الاقتصاد

إن التطورات التي شهدتها عالمنا في العقدَيْن الأخيرين على وجه الخصوص، من تنامي ظواهر العولمة، مروراً بتفجّر الأزمات الاقتصادية-المالية والاجتماعية-الاقتصادية والسياسية-الأمنية، وصولاً إلى بروز آليات الثورة الصناعية الرابعة، قد خلقت حاجةً ملحةً لتناول علم الاقتصاد ضمن إطارٍ من العلوم البينية المتشابهة من أجل حُسن التعامل مع التعقيدات والتدخلات المستجدة بين الحقول والقطاعات كافة، كما أسلفنا. ويأتي ربط الاقتصاد بالدراسات الإنسانية في طليعة المنظومات العلمية البينية التي تخدم كِلَي الحقلين في تحليل السلوك البشري وإيجاد الحلول لإشكالياته المستعصية. انطلاقاً من هنا، اعتبر أن الأبعاد المفصلية في العلاقة

بين العلوم الإنسانية والاقتصاد يمكن تحديدها بأربعة، وهي البعد الأخلاقي، والبعد الاجتماعي، والبعد الثقافي-العلمي، والبعد التنموي.

أولاً، البعد الأخلاقي

مما لا شك فيه أن الأزمة المالية العالمية كانت أحد مظاهر العلاقة المختلة بين الاقتصاد والأخلاق، حيث أن غياب البعد الأخلاقي كان له الأثر البارز في التسبب بالأزمة وتغذيتها. فقد سمح التوجه الليبرالي المتماذي بإزالة الكثير من أساليب الرقابة والضبط التي تشكّل عناصر أساسية لمبادئ الشفافية والمساءلة، وذلك بهدف جني الأرباح بأسرع ما يمكن، دونما اعتبار لمصالح المدّخرين بشكلٍ خاص والاقتصاد الوطني في المديين المتوسط والبعيد بشكلٍ عام، الأمر الذي ساهم بشكلٍ تراكمي في اهتزاز الاستقرار المالي العالمي.^{iv}

انطلاقاً من التحديات المتزايدة التعقيد التي يشهدها عالمنا المعاصر، والتي شكّلت الأزمة المالية على الصعيد العالمي والأزمات السياسية والأمنية المتلاحقة إقليمياً ذروتها، أصبح لزاماً على الحكومات والمنظمات الدولية، أكثر من أي وقتٍ مضى، ابتداء السياسات والآليات الكفيلة بتحقيق أهداف النمو الشمولي والمستدام والتنمية المستدامة. من منطلق البعد الأخلاقي للعلاقة بين العلوم الإنسانية والاقتصاد، تؤكد التجارب، كما منطلق الاقتصاد السياسي، أن هناك علاقة طردية متبادلة بين مبادئ الحوكمة من جهة وظاهرتي النمو والتنمية من جهة أخرى. فتمكين الحوكمة، من خلال تطوير آلياتها السياسية وتعزيز تطبيقاتها الإدارية وترسيخ أبعادها الاجتماعية-الثقافية-الأخلاقية، من شأنه أن يوفر الأسس التنظيمية والضوابط السلوكية للدفع باتجاه نمطٍ شاملٍ ومستدام للنمو والتنمية. بالمقابل، يمكن للنمو الاقتصادي، إذا ما تمّ توجيهه وترشيده بغرض بعث تنميةٍ اقتصاديةٍ تقوم على الإنتاج والعدالة الاجتماعية وصيانة الأمن الاجتماعي-الاقتصادي، أن يقود مرحلة من التحول الاقتصادي التي تؤدي بحكم الضرورة إلى مأسسة منهجية متكاملة ومستدامة للحوكمة تطبّق من خلالها آليات الإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد، وذلك لضمان شمولية واستدامة النمو والتنمية.

ثانياً، البعد الاجتماعي

ينضوي تحت البعد الاجتماعي للعلاقة بين العلوم الإنسانية والاقتصاد جميع المفاهيم والأنظمة والمبادرات التي تهدف إلى التنمية المستدامة والعدالة للمجتمع. وتكامل في هذا الإطار أنظمة كلٍّ من الموارد الطبيعية والبيئة والاقتصاد، كما تتعرّز النظرة المستقبلية من خلال تحقيق العدالة الحيادية بين الأجيال، وتُفَعّل الآليات الهادفة إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروة وشمولية النمو وتقليص فجوات المداخل، كذلك يبرز الدور الحيوي للسلطة في استحداث حقوق الملكية والأنظمة التحفيزية للموامة بين منافع آليات السوق واحتياجات المواطنين ومصالحهم. والنتيجة الطبيعية لكل هذه الظواهر هي تعزيز الثقة الاجتماعية. وتنعكس قيمة الثقة الاجتماعية في تشجيع الناس على استثمار أنفسهم ضمن مجموعاتٍ ومؤسساتٍ جامعة وسلطاتٍ جماعية، والتماثل مع مجموعاتٍ أو منظماتٍ أو مجتمعات. عندها

تتداخل هويات الناس مع المجموعة، لتكوّن شكلاً من أشكال "رأس المال الاجتماعي" الذي يعزّز مفاهيم المواطنة والديمقراطية التشاركية والمشاركة المدنية ويسهّل عمل المجموعة.^v أما الآفاق الاقتصادية للثقة، فتنبثق من إرادة التعاون التي تُحدثها، مسببةً تفاعلاً اجتماعياً منتجاً. كذلك تولّد الثقة التي تقوم على ثقافة مشتركة إيماناً بوجود تأمين أكبر قدرٍ من العدالة في توزيع الثروة والمساواة في الحقوق الاقتصادية لأعضاء هذه الثقافة المشتركة.^{vi}

ومن الأهمية بمكان تطوير اقتصاديات السلع العامة العالمية أو الإقليمية، عبر إجراء المزيد من الدراسات حول العائدات المحتملة من الإستثمار الاجتماعي العالمي. كذلك ينبغي أن يكون الإستثمار العام مستداماً ومؤثراً وذا طابعٍ اجتماعي بحيث يهدف إلى توليد أثرٍ اجتماعي أو بيئي قابلٍ للقياس، ولا يبغى الربح الفوري فقط. فالتحدي يكمن في إيجاد سياسات اقتصادية توائم بين استقرار الأسعار والحماية الاجتماعية في سياق الترابط القائم بين البلدان.^{vii} وفي هذا الإطار، يمكننا الإضاءة على التجربة الماليزية كمثالٍ متقدّم من بين الدول النامية-الصاعدة، وذلك من خلال تجسيد عقيدتها الوطنية "روكونيغارا" (Rukunegara) - والتي تعني "المبادئ الوطنية" - الداعية إلى تطبيق رؤيتها التنموية-القيمية-المعرفية لعام ٢٠٢٠^{viii}، حيث سجّل ارتفاع حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من \$٤,٠٠٠ عام ٢٠٠٠ إلى \$٩,٥٠٠ عام ٢٠١٦.^{ix}

ثالثاً، البعد الثقافي-العلمي

إن لبعد الثقافي-العلمي في العلاقة بين العلوم الإنسانية والاقتصاد عمقاً حضارياً وفكرياً. فالدراسات الإنسانية البينية الغنية بتنوعها تشكّل وسيلةً حيوية لإطلاق آليات التجدد الحضاري والإبداع الفكري والتخصص المعرفي، مما ينعكس استدامةً في النمو والتنمية الاقتصاديين، وارتفاعاً في منسوب الحداثة والمعرفة والإبداع والبحث والتطوير في القطاعات الاقتصادية. وهذا بالتالي يساهم في توجيه الاقتصاد نحو مكامن الإنتاج والتطور المعرفي والتقدّم التقني والقدرة التصنيعية، مع ما يوفّره ذلك من تطويرٍ لسوق العمل وتوظيفٍ للطاقات الإنتاجية. وينبغي أن يقوم هذا البعد على تحقيق توازن بين استلهام العوامل النيرة والمفيدة والبناءة في خبرتنا التاريخية وتراثنا الحضاري من جهة، واقتباس العوامل المتقدمة والناجعة والنهضوية في المدنية الحديثة للدول المتقدمة من جهة ثانية، كي يتكوّن لدينا نموذجٌ حضاري متوازن بعيد عن التقليد المتحجّر والحداثة السطحية، على نحو ما فعلت اليابان والصين مثلاً.^x

رابعاً، البعد التنموي

يتركّز البعد التنموي للعلاقة بين العلوم الإنسانية والاقتصاد كما نراه على تعزيز الثقافة الإنتاجية وآلياتها للتخلّص من أعباء الاقتصاد الريعي الذي يطغى على منطقتنا العربية بشكلٍ عام. ويقوم هذا البعد على تكريس مفاهيم وتطبيقات التنمية الشاملة والمستقلة والإنتاجية والمعرفية.

من هنا يمكن تحديد الركائز التي يقوم عليها هذا البعد كالتالي:

- تزويد الاقتصاد بأكبر قدرٍ من قوة الدفع الذاتي، وتمكينه من مواجهة الصدمات الخارجية؛
- تحصين الرساميل الوطنية، بشرياً ومادياً، عن طريق بناء رأسمال بشري عالي الجودة، يستند إلى منظومة تعليمية ومعرفية متطورة، هذا بالإضافة إلى تحقيق مستويات عالية من المدّخرات والاستثمارات الوطنية وتراكم رأس المال؛
- اعتماد استراتيجية تنمية وطنية تقوم على رؤية راسخة للدولة ومؤسساتها، وتنتهج أسلوب التخطيط والشراكة بين كافة القطاعات؛
- انتهاج سياسة الانفتاح الإيجابي على الاقتصاد العالمي ومؤسساته، بالإضافة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي مع المحيط الحيوي، مع الحرص على بناء الطاقات الإنتاجية الوطنية بمزايا تنافسية.^{xi}

III. الواقع اللبناني في ما يخص الأبعاد الإنسانية في بناء الاقتصاد

في ما يلي، سألقي الضوء على بعض النماذج الإحصائية والمؤشرات حول الواقع اللبناني في ما يخص الأبعاد الإنسانية في بناء الاقتصاد.

من حيث البعد الأخلاقي، نرى أن مؤشر الفساد العالمي لعام ٢٠١٦ الصادر عن منظمة "الشفافية الدولية" أظهر أن لبنان احتل المرتبة ١٣٦ من أصل ١٧٦ دولة^{xii}. كما أظهر تقرير التنافسية العالمية لسنة ٢٠١٦-٢٠١٧، والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أن لبنان حلّ في المركز الـ ١٠١ بين ١٣٨ دولة^{xiii}. وهذا يدلّ على الحاجة الماسة لإيلاء البعد الأخلاقي أهميةً قصوى من أجل تجنب الاقتصاد آفات الفساد واختلال الحوكمة.

في إطار البعد الاجتماعي، يشير برنامج مسح القيم العالمي للعام ٢٠١٤ أن لبنان سجل نسبة متدنية في ما يتعلق بسلوكيات الثقة في العلاقات الشخصية، حيث بلغت ٩,٨٣%، مما يعتبر ضعفاً في أحد أهم ركائز الرأسمال الاجتماعي.^{xiv}

في البعد الثقافي-العلمي، يُصنّف لبنان من بين الدول العشرة الأولى عالمياً من حيث نوعية التعليم، وذلك بحسب مؤشر نوعية التعليم، كما يُصنّف مؤشر القدرة التعليمية لبنان بنسبة ٨٠ بالمئة، وتمثّل المرتبة الأولى في المنطقة.^{xv} وقد صنّف لبنان في تقرير التنافسية العالمية للعامين ٢٠١٦-٢٠١٧ في المرتبة ٦٦ من أصل ١٣٨ من حيث التعليم العالي والتدريب، والمرتبة ١٠٤ من أصل ١٣٨ في ما يتعلق بجدوى سوق العمل، والمرتبة ٧٢ من أصل ١٣٨ في ما يرتبط بالجهوية التكنولوجية، والمرتبة ٥٠ من أصل ١٣٨ من حيث تطور بيئة الأعمال، والمرتبة ٥٨ من أصل ١٣٨ في ما يتعلق بالإبتكار.^{xvi} على صعيد ريادة الأعمال، وبالرغم من ضعف الدعم الحكومي والقوى المحركة الداخلية للسوق، وبالأخص ما يتعلق بالبنية التحتية، يصنّف لبنان

بدرجة عالية من حيث المعايير الثقافية والاجتماعية الداعمة للمؤسسات، وسهولة الوصول إلى تمويل مشاريع ريادة الأعمال، حيث احتلّ المركز الأول بين ٦٥ دولة شملها تقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال للعام ٢٠١٦^{xvii}. إلا أن تقديرات منظمة العمل الدولية تكشف الواقع المختل لسوق العمل في لبنان، حيث يصل نحو ٥٠ ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل، منهم ٣٥ ألف متخرج جامعي، في حين لا توفر المؤسسات أكثر من ١٠ إلى ١٢ ألف فرصة عمل^{xviii}. وقد احتل لبنان المرتبة ١٢٦ من أصل ١٩٠ بحسب تصنيف البنك الدولي لممارسة الأعمال للعام ٢٠١٧، بتراجع أربع نقاط عن العام الذي سبق^{xix}.

أما في ما يتعلّق بالبعد التنموي، تنتمي الغالبية العظمى من الوظائف لمجال الخدمات المنخفضة الإنتاجية، مثل القطاع العام وقطاعات التجارة والبناء (٧٩ بالمئة)، في حين تتجه العمالة بعيداً عن الزراعة، والصناعة، والقطاعات ذات الإنتاجية العالية (١٨ بالمئة)^{xx}. إلى ذلك، توظّف الخدمات العالية الإنتاجية، مثل قطاعات المال والمصارف والاتصالات، حوالي ١٤ بالمئة من اليد العاملة فقط، وتوظّف قطاعات التصنيع حوالي ١٢ بالمئة. وتشير الإحصاءات أنّ ٤٠ بالمئة من العمال يعملون في أعمال تناسب وظائفهم جزئياً أو لا تناسبها على الإطلاق^{xxi}.

١٧. دور مصرف لبنان في تعزيز الأبعاد الإنسانية في بناء الاقتصاد

من ثوابت السياسة النقدية التي يتبناها مصرف لبنان منذ أكثر من عقدين إرساء نظامٍ نقديٍّ مستقرٍ ونظامٍ ماليٍّ محصّن، كان لهما اليد الطولى في مدّ الاقتصاد اللبناني بمقوّمات الصمود ووسائل التكيّف وأدوات التطوّر على مدى حقباتٍ بالغة الحساسية من تاريخ لبنان. وإذا كان مصرف لبنان قد شكّل عنواناً مؤسّساتياً للاستقرار والحصانة من خلال سياساته وكفاءة إدارته وجهود موارده البشرية، فإن الاهتمام بالأبعاد الإنسانية في بناء الاقتصاد لم يغيب عن رؤية المصرف المركزي لما له من دورٍ محوري في إرساء بنية اجتماعية-اقتصادية صلبة وضرورية في سبيل مواجهة التحديات وضمان استدامة النمو والتنمية الاقتصاديّين. وقد انصبّ هذا الاهتمام على مستويين اثنين: المستوى الأول هو إلهام كل مواطنٍ لبناني، مهما كان انتماءه، الثقة والاطمئنان والتفاؤل بمستقبله وطاقات وطنه الكامنة، بالرغم من كل ما يحيط به من أزمات متعددة المصادر. أما المستوى الثاني، فهو بثّ روح الريادة في التجربة اللبنانية على الصعيدين العربي والدولي، لا سيما المالية والمصرفية منها، بحيث أضحت سياسة مصرف لبنان النقدية نموذجاً سباقاً ومثالاً يُحتذى به في المحافل المالية الدولية والمصارف المركزية العالمية.

أولاً، من حيث البعد الأخلاقي

انكبّ مصرف لبنان على إنشاء بنية تنظيمية متطورة ومحصنة تجاه المخاطر المحدقة بالقطاع المالي-المصرفي، إدراكاً منه أن هذه البنية التنظيمية ضرورية لحماية الأمن الاجتماعي، نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه القطاع المالي-المصرفي في توفير الحاجات الاجتماعية-الاقتصادية وتحريك الدورة الاقتصادية. في هذا المجال، تتضمن سياسة مصرف لبنان الجوانب التالية:

- التشديد على تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة والتحكّم بالمخاطر وحماية المستهلك المالي. وقد أنشأ مصرف لبنان لهذه الغاية وحدة الإدارة الرشيدة، ووحدة حماية المستهلك. ويتمّ هذا كله بالتوازي مع إيجاد الوعي المناسب لدى المستهلك المالي.
- الحرص على تنظيم المؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة والصرافة وصناديق الائتمان وتطبيق الرقابة ومعايير الوضوح والشفافية عليها، مما يعوق النشاطات الجرمية والجرائم الإلكترونية ويجعل تحويل الأموال غير الشرعية عبر القطاع المالي أمراً في غاية الصعوبة.

ثانياً، من حيث البعد الاجتماعي

اتّجّهت سياسة مصرف لبنان خلال العقد الماضي نحو إطلاق مبادرات غير تقليدية بغية إيجاد المناخ المناسب لتحسين الأمن الاجتماعي-الاقتصادي بواسطة توفير التمويل للحاجات الاجتماعية-المعيشية للمواطن اللبناني عبر المصارف من جهة، وتمويل المكونات الاقتصادية للقطاع الخاص وإعادة تكوين الطبقة الوسطى من جهة ثانية، وتشجيع المشاريع الصديقة للبيئة من جهة ثالثة. في هذا الإطار نورد الآتي:

- أدّى توفير القروض الميسرة للقطاعات الإنمائية والسكنية والتعليمية إلى تعزيز فرص التعليم لأكثر من عشرة آلاف طالب عن طريق توفير قروض تعليمية بفائدة لا تتجاوز ثلاثة بالمئة، فضلاً عن المساهمة في تأمين الاستقرار الاجتماعي والعيش الكريم عن طريق توفير المسكن لأكثر من مئة ألف عائلة.
- ساهم تطوّر القطاع المصرفي وانتشاره واستفادته من تحفيزات المركزي في تعزيز الشمول المالي للمجتمع اللبناني، الذي بلغ نسبة ٤٧ بالمئة مقارنةً ب ١٨ بالمئة في الدول العربية.
- في الشأن البيئي، شكلت حوافز مصرف لبنان فرصة لإطلاق المشاريع التي تحافظ على بيئة قليلة التلوث، فضلاً عن مشاريع الطاقة البديلة. فهذه المشاريع لا تقتصر إيجابياتها على صحة المواطنين فحسب بل لها منفعة اقتصادية في تأمين وفرّ في كلفة الطاقة على ميزانية الأسر والمؤسسات والدولة. وقد تجاوز مجموع القروض البيئية من خلال الآلية الوطنية لتمويل مشاريع كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة والأبنية الخضراء (NEEREA) ٦٠٠ مليون دولار.

ثالثاً، من حيث البعد الثقافي-العلمي

في إطار تنمية رأس المال البشري، قام مصرف لبنان بتأمين موارد الرسملة لقطاع اقتصاد المعرفة والشركات الناشئة، بابتكار هندسة مالية تضع بتصرف هذا القطاع نحو ٦٠٠ مليون دولار بهدف دعم جهود الابتكار والإبداع في أوساط الشباب بشكل خاص وبتنفيذ مساهم وليس إقراضي من المصارف. وقد تمّ توظيف أكثر من ٤٠٠ مليون دولار في هذا القطاع حتى الآن، والذي يُعتبر قطاعاً واعداً للبنان، كما القطاع المالي وقطاع النفط والغاز. كذلك بادر المركزي بإطلاق مبادرتين تقضيان بإنشاء مخيمات الإعداد والتحفيز (boot camps) لتشجيع الطلاب

أصحاب الأفكار الخلاقة بغية تطويرها إلى مشاريع عملية. هذا بالإضافة إلى فرص التدريب للطلاب الجامعيين، والمنشورات التي يصدرها، وورش العمل التي ينظمها لنشر الثقافة المالية في أوساط المواطنين، والأوراق البحثية المنشورة على الصفحة الإلكترونية لمصرف لبنان.

رابعاً، من حيث البعد التنموي

بادر مصرف لبنان خلال السنوات الماضية إلى تقديم التحفيزات المتنوعة للمصارف من أجل الانخراط في برامج تسليفية تجاه القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شاملةً القطاعات الإنتاجية كافة. وقد نتج عن هذه المبادرات تحفيز النمو عن طريق تحريك الطلب الداخلي، وتأمين مزيدٍ من فرص العمل، بحيث بلغ معدّل قيم الرزم التحفيزية منذ إطلاقها العام ٢٠١٣ مليار دولار سنوياً. كما تمّ توسيع رزم الحوافز لتشمل المؤسسات الصناعية المصدرة، والإنتاج اللبناني للأعمال الفنية، وإنشاء مرائب جماعية للعموم بهدف تأجير مواقف للسيارات. وقد ساهم ذلك بنصف نسب النمو الاقتصادي.

.v الخلاصة

في الخلاصة، يشكّل المورد البشري الحجر الأساس في رؤية مصرف لبنان الاقتصادية ومبادراته التنموية، إن على صعيد الاقتصاد الكلي أو على مستوى القطاع المالي-المصرفي. وهذا ما يجعل أهداف المصرف المركزي تصبّ في الخانة ذاتها التي تتمحور فيها منظومة الدراسات الإنسانية والعلوم البينية، ألا وهي رفعة الإنسان اللبناني ورفاهيته في الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية والثقافية والتنموية.

وشكراً.

-
- <http://shc.stanford.edu/what-are-the-humanities> ⁱ
- http://mawdo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF ⁱⁱ
- <https://www.weforum.org/agenda/2017/08/why-economists-need-to-expand-their-knowledge-to-include-the-humanities> ⁱⁱⁱ
- لشهب، ب.، ٢٠١٠. الأزمة المالية العالمية: محاولة في الفهم والتجاوز. بحوث اقتصادية عربية. خريف ٢٠١٠. ^{iv}
- Tyler, T., 2001. Why Do People Rely on Others? Social Identity and Social Aspects of Trust. In: C. Kook, ed. 2001. ^v
.Trust in Society. Russell Sage Foundation, New York, 2001
- Uslaner, E., 2002. The Moral Foundations of trust. Cambridge University Press, Cambridge, U.K., 2002. ^{vi}
- المفوضية الأوروبية، ٢٠١٤. Financial Crisis: Causes, Policy Responses, Future Challenges. بروكسل، ٢٠١٤. ^{vii}
- Munusami, V., 2012. *Ethnic Relations in Malaysia: The Need for "Constant Repair" in the Spirit of Muhibbah*. ^{viii}
Handbook of Ethnic Conflict: International Perspectives. Springer, New York.
- <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=MY> ^{ix}
- المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، 2011. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ^x
- المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل. ^{xi}
- <https://www.transparency.org/country/LBN> ^{xii}
- http://www3.weforum.org/docs/GCR2016-2017/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2016-2017_FINAL.pdf ^{xiii}
- <https://ourworldindata.org/trust> ^{xiv}
- Startup Megaphone, 2015. Start Up Lebanon. ^{xv}
- http://www3.weforum.org/docs/GCR2016-2017/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2016-2017_FINAL.pdf ^{xvi}
- Global Entrepreneurship Monitor (GEM). 2015-16 Global Report ^{xvii}
- Towards Decent Work in Lebanon: Issues & Challenges - ILO - 2015 ^{xviii}
- <http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/lebanon> ^{xix}
- روبالينو، د. وسأيد، ه.، ٢٠١٢. Good Jobs Needed: The Role of Macro, Investment, Education, Labor and Social Protection Policies (MILES). ^{xx}
بيروت: البنك الدولي.
- <http://www.cgtl-lb.org/EventsDetails.aspx?EventsID=396> ^{xxi}